

الجهود الأوروبية لاعتماد ضريبة الكربون كأداة اقتصادية للمحافظة على البيئة "مقاربة نظرية".

European efforts to adopt a carbon tax as a tool for economic preserve the environment" A theoretical approach "

د. عبد القادر شارف / د. لعلا رمضان، جامعة الأغواط.

تاريخ التسليم: (2017/09/20)، تاريخ القبول: (2017/11/22)

Abstract :

It is seen in the West and especially in the European countries to proposals to impose a carbon tax and energy as a way to gain the support of private lobbyists to defend the environment, and are seen as a key step to go towards the exploration of alternative sources of energy and an incentive to reduce energy consumption and perhaps more suggestions truer is it's way to increase government revenue, it is also considering members of the OPEC countries (countries Organization of Petroleum exporting), and in particular the Arab Gulf states to impose such a tax proposals as a pretext designed to absorb part of the oil revenues of the Petroleum exporting for the benefit of Western countries.

key words : carbon tax ,energy , the environment, Alternative Energy

ملخص :

ينظر في الغرب وخصوصا في الدول الأوروبية إلى اقتراحات فرض ضريبة الكربون والطاقة على أنها وسيلة لكسب تأييد جماعات الضغط الخاصة بالدفاع عن البيئة، وينظر إليها على أنها خطوة أساسية للانطلاق نحو استكشاف مصادر بديلة للطاقة وحافز لتقليص استهلاك الطاقة وربما يكون أكثر الاقتراحات صدقا هو أنها وسيلة لزيادة العائدات الحكومية، كما تنظر الدول الأعضاء في منظمة الأوبك (منظمة الأقطار المصدر للنفط)، وخاصة دول الخليج العربي إلى اقتراحات فرض هذه الضريبة كذريعة تهدف إلى امتصاص جزء من العائدات النفطية المصدرة للبترول وذلك لمصلحة الدول الغربية. الكلمات المفتاحية: ضريبة الكربون، الطاقة، البيئة، الطاقة البديلة.

مقدمة:

إن ضريبة الكربون يمكن أن يكون لها تأثيرات تهز قطاعات الصناعة وتزعزع قدرة دول الأوبك على تلبية احتياجات أسواقها، وتخلص مجموعات البيئة في المحصلة إلى القول بأن الآثار الاقتصادية سوف تكون ضئيلة، ويمكن أن تكون إيجابية، وتقول أيضا أنه إذا استخدمت عائدات الضريبة في تمويل خطوات تهدف إلى تقليص انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون فإن النتائج يمكن أن تفوق التوقعات، كما لا تعتقد مجموعات البيئة بشكل عام بأن الضريبة المقترحة كافية لتقليص انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الأجواء، لذلك سنحاول الإجابة من خلال هذا البحث على الإشكالية التالية:

✓ ما هو واقع الجهود الأوروبية لاعتماد ضريبة الكربون كأداة اقتصادية للمحافظة على البيئة؟

وللإجابة على ذلك نطرح التساؤلات التالية :

▪ ما هي الطرق الاقتصادية المعتمدة للمحافظة على البيئة ؟

ما المقصود بضريبة الكربون ؟

▪ فيما يتمثل تحرك المجموعة الأوروبية والآليات الاقتصادية المعتمدة لفرض هذه الضريبة ؟

▪ ما هي دوافع فرض ضريبة الكربون ؟

▪ ما هي الانتقادات الموجهة لفرض هذه الضريبة ؟

للإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم البحث وفق المحاور التالية:

أولاً: الطرق الاقتصادية للمحافظة على البيئة .

ثانياً: ضريبة الكربون وحماية البيئة ضمن الجهود الأوروبية.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لضريبة الكربون .

رابعاً: آراء بيئية.

أولاً- الطرق الاقتصادية للمحافظة على البيئة:

تعرض البيئة الكونية لثلاث مشكلات رئيسية لثلاث مشكلات رئيسية هي: التلوث والتدهور البيئي واختلال التوازن نتيجة الأنشطة الاقتصادية المكثفة التي يمارسها الإنسان في حياته اليومية، وقد تزايدت هذه المشكلات البيئية الثلاث حتى أصبحت مصا در وأخطار مزعجة علي حياة الإنسان، خاصة بعد تطور التقنية الحديثة خلال القرن العشرين، التي يسرت للإنسان كثيرا من مغريات الاستهلاك.

وعلى هذا الأساس كان لزاما على المفكرين والعلماء إيجاد طرق للحفاظ علي البيئة ومنه سنقدم

مختلف النظريات المتعلقة بالمحافظة علي البيئة.

1-نظريات المحافظة علي البيئة:

يختلف المنظرون والعلماء والمفكرون من ذوي التخصصات المختلفة والمهتمون بشؤون البيئة والمحافظة عليها. اعتمادا علي خلفياتهم الأيديولوجية ومعتقداتهم ومن هذا المنطلق يمكن تقسيمهم إلي

أربع مدارس فكرية عريضة وهم: الواقعيين، المحافظون، الاستغاليون والاقتصاديون(حامد، 2000، ص.16).

1-1- الواقعيون: يرون أن للمحافظة علي البيئة يجب عدم استخدام أي جزء منها إلا بقدر ما تجود هي به من تلقاء نفسها، ولا يرون في التنمية الاقتصادية والتقدم والرفي مبررا لاستخدامها بأكثر مما تجود به من تلقاء نفسها فقط، وعلى كل جيل تسليم هذا الكوكب الأرضي إلى الأجيال القادمة كما وجده من دون تعديل، ومن هذه المدرسة انبثقت جمعيات البيئة وأحزاب الخضر.

1-2- المحافظون: يرى المحافظون انه يمكن استخدام البيئة للتنمية الاقتصادية، والتقدم والرفي ولكن يجب أن يتم ذلك من خلال نظام تخطيط مركزي تحت سيطرة الحكومة، وليس على أساس نظام السوق.

1-3 الاستغاليون: يرون أن من حق كل جيل الاستمتاع، بما لديه من موارد بدون تحفظ، ولا يرون ما يدعوا لكل هذه الجهود لحماية البيئة والمحافظة عليها من أجل الأجيال القادمة، لأن كل جيل كان مستوى معيشته ورفاهيته أفضل من مستوى معيشة ورفاهية الجيل الذي سبقه، وذلك بفضل الانجازات وتراكم المعلومات التي يوفرها الجيل السابق للجيل القادم .

1-4 الاقتصاديون: يرى الاقتصاديون ضرورة استخدام البيئة للحصول على الموارد الاقتصادية، واستخدامها من أجل التنمية الاقتصادية والرفاهية العامة والتقدم والرفي، ولكن بناء على نظام الأسعار، أي نظام السوق وليس بناء على جهاز تخطيط مركزي تحت سيطرة الحكومة وينقسم الاقتصاديون إلى مدرستين فرعيتين(حامد، 2000، ص.18):

✓ المدرسة الأولى: وهم الكينزيون الذين يرون أنه لا بد من التدخل الحكومي بالسياسات الاقتصادية، المالية منها والنقدية والملائمة لتصحيح مسار السوق، سواء من أجل الاحتكارات الطبيعية أو السلع العامة أو المؤثرات الخارجية(التي من أهمها المشكلات البيئية)، مما يؤدي إلى إزالة التشوهات التي تحدثها هذه العوامل الثلاثة في مؤشرات الأسعار.

✓ أما المدرسة الثانية: وهو الكلاسيكيون فيرون ترك الأمر كله لنظام السوق، وبدون أي تدخل حكومي، كونه هو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، ويضيفون أن فشل نظام السوق جراء أي من العوامل المذكورة أعلاه، يمكن أن يصحح نفسه بنفسه في الأجل الطويل.

كما لا بد من الإشارة إلى النظرة الإسلامية للحفاظ على البيئة، انطلاقا من أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون وسخر ما به للإنسان، ثم استخلفه وأمره بعدم الإسراف وعدم التقدير، أي الاستخدام الأمثل للموارد انطلاقا من القاعدة الشرعية "لا ضرر ولا ضرار" وعدم الإفساد في الأرض(حامد، 2000، ص.21).

وبما أن المدرسة الاقتصادية الفرعية المذكورة أولاً أي المدرسة الكينزية هي الفكر الاقتصادي السائد في عالم اليوم من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فسوف نقدم وصفاتها وتحليلاتها لتوضيح الطرق الاقتصادية للمحافظة على البيئة.

2- الطرق الاقتصادية للمحافظة على البيئة

وتنقسم إلى طرق مباشرة وطرق غير مباشرة (حامد، 2004، ص.38):

2-1- الطرق الاقتصادية المباشرة:

الطرق الاقتصادية المباشرة هي الالتزام بالسعر التوازني وفرض الضرائب ومنح الدعم والإعانات وفيما يلي استعراض لكل منها:

أ- السعر التوازني: حسب النظرية الاقتصادية فإن الكمية التوازنية تتحقق عندما تتساوى التكاليف الحدية للسلعة المنتجة مع السعر الذي يتابع به وحدتها، أي تكلفة آخر وحدة حدية يجب أن تساوي سعر تلك الوحدة.

التكاليف الحدية للسلعة = سعر الوحدة من السلعة.

لأنه عند تحقيق ذلك في جميع طرق الإنتاج تكون الموارد الاقتصادية قد استخدمت استخداماً أمثل في كل الاقتصاد، وبالتالي يصبح تلوث البيئة أو تدهورها الذي يحدث جراء العمليات الإنتاجية عند حده الأمثل، فعند السعر التوازني تكون الكميات المستخدمة والمستهلكة، من كل سلعة عند حدها الأمثل في كل الاقتصاد، مما يجعل أياً من مشكلات البيئة عند حدها الأمثل أيضاً، الذي تستطيع البيئة امتصاصه من تلقاء نفسها.

ب- فرض الضريبة: لكي يتم إدخال تكلفة التلوث، مثلاً في حسابات المنتج الملوث للبيئة (أو الذي يدورها أو يخل بتوازنها) يمكن فرض ضريبة عليه تعادل الضرر الذي يحدثه إنتاجه على البيئة، وذلك لكي يقلل إنتاجه، مما يقلل بالتالي التلوث. ولكن لكي يكون الإنتاج عند حده الأمثل بعد فرض الضريبة يجب أن تكون الضريبة بالقدر الذي يكفي لإنتاج الكميات المثلى من السلعة، التي يلوث إنتاجها للبيئة (Batie, 1994, p.53).

ج- تكلفة الاستنزاف: يعتبر استنزاف الموارد من أهم جوانب تدهور البيئة، ولا بد للذين يستنزفون البيئة باستخدام المكثف للموارد القابلة للاستنزاف من دفع تكلفة ذلك الاستنزاف، وأن فعلوا فسوف يقل الإنتاج بعد دفع التكلفة، مما يقلل استخدام مثل هذه الموارد، ويمكن من المحافظة عليها لمدة أطول بشرط أن تكون التكلفة المقدرة للاستنزاف عند حدها الأمثل، لكي يكون حجم الإنتاج عند حده الأمثل أيضاً (أي تدهور البيئة عند حده الأمثل)، ومن جهة يدفع المستهلكون الذين يستهلكون السلع المنتجة من الموارد القابلة للتلوث نصيبهم في ذلك في شكل أسعار أعلى.

د- الدعم والإعانات: وهي سياسات مالية، بحيث تدفع الدولة دعماً أو إعانة للمنتجين الذين لا يلوثون البيئة ولا يخلون بتوازنها وتمنعها عن الذين يلوثون البيئة أو يستنزفونها(حامد، 2004، ص.40).

2- الطرق الغير مباشرة: وتشمل:

أ- الطرق الفنية: من خلال إلزام من يلوث البيئة، باستخدام أجهزة مخفضة للغازات الملوثة مثلاً، وشراء التقنية من أجل تخفيض معدلات تلوث البيئة(حامد، 2004، ص.41).

ب- الطرق القانونية: من خلال وضع تشريعات وقوانين تعمل على حماية الموارد المتجددة، واختلال التوازن الحيوي مثل منع الصيد في أوقات التكاثر أي استعمال الأداة القانونية للحفاظ على البيئة. إذن من خلال ما سبق سنتعرض الآن بالتفصيل إلى أداة اقتصادية مباشرة في الحفاظ على البيئة، وهي ضريبة الكربون لما لها من أهمية في القطاعات الصناعية والإنتاجية.

ثانياً- ضريبة الكربون وحماية البيئة ضمن الجهود الأوروبية

1- مفهوم ضريبة الكربون:

كما هو معروف فقد بدأت المطالبة بالحفاظ على البيئة منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين مع نشر تقرير نادي روما(حدود النمو) في عام 1972 وتزايد الوعي بأهمية هذه القضية في فترة التسعينيات بعقد مؤتمر البيئة والتنمية في" ريو دي جانيرو " في عام 1992 ومع صدور إعلان بروتوكول" كيوتو " في عام 1997 وما تلا ذلك من إجراءات لتطبيقه. ولذا ظهرت كتابات عن ضريبة الكربون منذ عقد التسعينيات، وزاد معها الاهتمام بكيفية الحد من انبعاث غازات التدفئة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ التي أصبحت القضية الأولى في قضايا البيئة (كمال، 2015، ص.07).

لقد جاء في خطاب أعده الدكتور هـ. فيجنوت رئيس خدمات الأرصاد الجوية الهولندية في مارس 1993، أن احتمالات بان تكون سلسلة حالات ارتفاع درجة الحرارة التي حدثت في السنوات الأخيرة مجرد مصادفة" أقل من واحد من عشرة آلاف"، كما جاء في تقرير اللجنة الحكومية الدولية لدراسة تغيرات المناخ (ipcc) وهي هيئة مشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج هيئة الأمم المتحدة للبيئة صدر في العامين 1990 و1992 بأن الإنبعاثات الناتجة عن النشاطات البشرية تتسبب بشكل أساسي في زيادة تركيز الغازات المكونة للبيئة ويزيد هذا التركيز من آثار الدفئة وينتج عنه في المحصلة زيادة درجة الحرارة على سطح الأرض*.

كما أدلى السير جون هوتون بشهادة أمام لجنة مجلس اللوردات البريطاني، التي تنتظر اقتراحات السوق الأوروبية لفرض ضريبة الكربون وكان يتحدث نيابة عن(ipcc) فقال إن التقديرات الراهنة تشير

* عبارة مقتبسة من منشورات منظمة GREEN PEACE، مقالة بعنوان إشعال النار: مياه المجموعة الأوروبية والتهديدات المناخية، عرض موجز لاقتراح السوق الأوروبية لفرض ضريبة الكربون.

إلى لجنة إلى أن ازدياد حرارة الأرض سوف يستمر بمعدل ثلاثة أعشار الدرجة المئوية كل عقد من السنوات .

إن ضريبة الكربون وهو رسم فرضه الحكومات على توزيع الإنتاج أو استخدام الوقود الأحفوري. ويعتمد سعر الضريبة على كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من الوقود (محتوى الكربون في الوقود) فتحدد الحكومة سعر الكاطن من الكربون، ثم تحوله إلى ضريبة على الكهرباء أو المنتجات البترولية أو الغاز الطبيعي، وبذلك تعتبر هذه الضريبة تسعيراً للكربون، وتفرض هذه الضريبة على الصناعات المنتجة للكربون بكثافة، وتعتبر جزءاً من تكلفة الإنتاج، مما يحفز هذه الصناعات لك يتكون أقل تلويثاً للبيئة وأكثر حفاظاً على استدامتها (كمال، 2015، ص.09).

2- تحرك المجموعة الأوروبية:

بحث مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة في اجتماعه في دبلن في عام 1990 الجوانب المهمة لمشكلة تلوث الأجواء، وأكد على ضرورة إتباع سياسات تحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، و خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون في جميع أجواء الدول الأوروبية، ووافق المجلس الأوروبي في اجتماعه بتاريخ 29 أكتوبر 1990 على تثبيت انبعاث ثاني أكسيد الكربون عند مستويات العام 1990 وذلك بحلول عام 2000، وفي عام 14 أكتوبر 1991 قدمت للمجلس دراسة حول إستراتيجية تتبعها المجموعة الأوروبية لتحقيق هدف موازنة مستويات ثاني أكسيد الكربون وتتكون الإستراتيجية من 3 عناصر:

- إجراء دراسات وأبحاث تطويرية لتقليص الانبعاث.
- اتخاذ إجراءات لمساعدة الدول الأعضاء التي يشكل مستوى التلوث فيها أضخم المشكلات بالنسبة لها .

- إجراءات ضريبية بما في ذلك فرض ضريبة طاقة محدودة خاصة بثاني أكسيد الكربون .
دعا المجلس في اجتماع عقد في الثالث من ديسمبر عام 1991، اللجنة المعنية إلى وضع اقتراحات رسمية لاتخاذ إجراءات ملموسة لتطبيق إستراتيجية للمجموعة تتضمن إجراءات ضريبية، وفي 16 ديسمبر 1991 طلب مجلس وزراء الاقتصاد والمالية الأوروبيين إجراء دراسة أفضلية حول التفاصيل العملية لضمان مثل هذه الضريبة (الحسن، دت، ص.15).

3- الآليات الاقتصادية لفرض ضريبة الكربون:

اقترحت السوق الأوروبية المشتركة فرض ضريبة تتألف من عنصرين متساويين، العنصر الأول يتعلق بمحتويات ثاني أكسيد الكربون في الوقود، ويتعلق الثاني بمستواه في الطاقة، ولكي تخفف السوق الأوروبية من الصدمة الاقتصادية لمثل هذه الضريبة، ولكي تستفيد من فرصة تشجيع المتعاملين معها على المدى الطويل، فإنها اقترحت أن تطبق هذه الضريبة على مدى 7 سنوات، وتبدأ بفرض ضريبة

قدرها 3 دولارات على كل برميل نפט، وترتفع دولارا واحدا لكل عام لتصل في النهاية إلى الهدف المنشود وهو عشرة دولارات على كل برميل نפט، وسوف يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة أسعار استهلاك الكهرباء بنسبة 20 % والفحم 30 % والبتترول 10% بحيث سوف يفرض ضريبة الطاقة على جميع أنواع الطاقة ما عد الموارد القابلة للتجديد(الحسن، دت، ص.15).

وترتبط ضريبة الكربون بمفهوم الخارجيات، أي الآثار الخارجية للمشروعات، التي هي تكاليف أو منافع تتولد من إنتاج السلع والخدمات ولا يتم تحمل هذه التكاليف أو الحصول على مقابل لهذه المنافع من جانب الوحدات المنتجة لها. حيث ينتج عن استهلاك الوقود الأحفوري تلويث للبيئة له تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع(كمال، 2015، ص.10)، ومن المعلوم اقتصاديا أن إدخال هذه الضريبة الإضافية، سوف يتطلب إجراءات مسبقة من أجل تجنب نشوء حالة تضخم متزايد وبطالة مرتفعة، مترافقة مع تباطؤ النمو الاقتصادي والاستثمار الصناعي، ولكي تحل السوق الأوروبية هذه المشكلات المتوقعة، فإنها أشارت إلى أن الضريبة سوف تكون محايدة أو "متعادلة ماليا"، وذلك عبر اقتطاعات في الضرائب الأخرى مثل اقتطاعات الضمان الوطنية والضرائب الغير مباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة، أو عبر تقديم حوافز ضريبية، وسيكون الشرط الآخر لفرض هذه الضريبة، هو اتخاذ إجراءات مماثلة في منظمة التعاون الاقتصادي فيدون اتخاذ هذه الإجراءات في دول تلك المنظمة، فسوف تجد الكثير من صناعات السوق الأوروبية نفسها غير قادرة على التنافس مع الصناعات المماثلة في دول (الأوسيد)، نظرا لما تتحمله الصناعات الأوروبية من أعباء ضريبة الكربون، كما تبرز إمكانية أن تجد بعض الصناعات الأوروبية وخاصة التي تتطلب طاقة كثيفة، نفسها أمام إغراء الانتقال إلى أماكن تشغيل خارج دول المجموعة الأوروبية لتجنب الضرائب الجديدة(الحسن، دت، ص.16).

4- ضريبة الكربون كجزء من الجهود الأوروبية لتوفير الطاقة :

من بين الجهود ما تبذله المجموعة الأوروبية ويتكون هذا الجهد من ثلاثة برامج أخرى هي:

1.4 برنامج سيف (Save): ويهتم بالمحافظة على الطاقة، وكان هدفه الأصلي تحقيق تقليص نسبة 3 % من غاز ثاني أكسيد الكربون، لكن التعميم الذي أعلن تشكيل هذا البرنامج ليس ملزما للحكومات الأوروبية، وأعلن مبعوثو هذه الدول في البرنامج أن أهداف تقليص ثاني أكسيد الكربون على الصعيد الوطني ليس مرشحة للتحقيق .

2.4 برنامج ثيرمي (Thermie): يهدف إلى مقارنة وموازنة ونشر المعلومات حول التقنيات الفعالة الأكثر نظافة الخاصة بالبيئة، ومن المتوقع إذ طبق هذا البرنامج بشكل تام أن يؤدي إلى تقليص ثاني أكسيد الكربون بنسبة 1.5 % .

3.4 برنامج التينير (Altener): وهو عبارة عن أبحاث تهدف إلى توفير تقنيات قابلة للتجديد تؤدي إلى تقليص في غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 1 % .

ويعنى ذلك أن هذه البرامج الثلاثة معا، إضافة إلى ضريبة الكربون يمكن أن توفر تخفيضا يقدر بنسبة 8.5 % من أصل 14 % المطلوبة. لتلبية هدف موازنة مستويات غاز ثاني أكسيد الكربون*.

ومن الدول التي تطبق ضريبة الكربون أو ضريبة الطاقة نجد فنلندا، والدنمرك، وهولندا، والنرويج، والسويد، وألمانيا، وكندا. ففي عام 1990 طبقت فنلندا ضريبة الكربون، وفي عام 1991 طبقت النرويج هذه الضريبة على 65 % من انبعاث ثاني أكسيد الكربون لديها، وفي نفس العام بدأت السويد في تطبيق الضريبة ذاتها، مما أدى إلى تخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون لديها بنسبة 13 % في عام 1994 مقارنة بعام 1987، وفي عام 1993 بدأت الدنمرك تطبيق الضريبة على القطاع الصناعي والقطاع العائلي، وفي عام 1999 بدأت ألمانيا في تطبيق ضريبة الكربون على وقود السيارات والغاز الطبيعي والكهرباء، واستخدمت إيراداتها في سد العجز في معاشات العاملين، أما خارج النطاق الأوروبي وفي عام 2008 أصبحت المقاطعة الكندية كولومبيا البريطانية المنطقة الأولى التي تحصل الضريبة من المستهلك النهائي في أمريكا الشمالية (كمال، 2015، ص.14)، كما طبقت الشيلي ضريبة الكربون في عام 2014 بسعر 5 دولار/ طن من ثاني أكسيد الكربون بهدف إجبار منتجي الطاقة على التحول تدريجيا لمصادر أكثر نظافة للمساهمة في تخفيض انبعاث غازات الدفيئة، وستستهدف ضريبة الكربون في الشيلي وهي جزء من إصلاح ضريبي واسع في قطاع الطاقة، لاسيما شركات الطاقة التي تشغل المحطات الحرارية بطاقة تعادل أو تزيد عن 50 ميغاوات، وتهدف الضريبة الجديدة إجبار منتجي الطاقة على التحول تدريجيا لمصادر أكثر نظافة للمساعدة في تقليص انبعاث الغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض في تشيلي والوفاء بهدفها الاختياري بخفض هذه الغازات بنسبة 20% من مستويات عام 2007 بحلول عام 2020، كما فرضت المكسيك في عام 2014 ضريبة على بيع العديد من منتجات الوقود الأحفوري بناء على محتواها من الكربون بلغت في المتوسط 3 دولارات لكل طن من ثاني أكسيد الكربون (موقع سكاى نيوز عربية، تشيلي تفرض ضريبة على انبعاثات الكربون، مقال نشر بتاريخ 2014/09/27 على الرابط <http://www.skynewsarabia.com/web/article/691018>).

5- دوافع فرض ضريبة الكربون:

تختلف الدوافع البيئية لفرض ضريبة الكربون بعض الشيء من دولة لأخرى، فبينما تركز الولايات المتحدة الأمريكية على نقاء الهواء عن طريق الحد من التلوث الصناعي في المدن الرئيسية، وتحسين مواصفات المنتجات البترولية، وتطوير المصادر الأقل تلويثاً، تركز الدول الأوروبية على ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، وضرورة الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (حسن، 2008، ص.107).

* الأرقام من منشورات منظمة GREEN PEACE، مقالة بعنوان إشعال النار: مياه المجموعة الأوروبية والتهديدات المناخية، عرض موجز لاقتراح السوق الأوروبية فرض ضريبة الكربون.

إن المطالبة بفرض ضريبة الكربون تستند إلى كونها وسيلة اقتصادية مهمة لمواجهة تغير المناخ، فضلاً على أنها أيضاً إحدى الأدوات المالية الهامة لترشيد استخدام الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة . وبدون ضريبة الكربون لا تشتمل الأسعار على تكلفة الضرر البيئي، لأن الأنشطة التي تنتج انبعاث الكربون تكون رخيصة جداً نسبياً، حيث لا تحسب تكلفة الانبعاثات التي تؤثر على الآخر بينما فيهم الأجيال القادمة (Mectalf. Weisbach, 2009, p.500).

وفي مقابل الدوافع السابقة لفرض ضريبة الكربون هناك بعض الآراء التي ترى أن فرض هذه الضريبة على البترول ومشتقاته له دوافعه السياسية والاقتصادية وليس مجرد دوافع بيئية، خاصة بالنسبة لدول الخليج العربي المصدرة للبترول ومشتقاته. فترى هذه الآراء أن الهدف من فرض ضريبة الكربون هو تفريغ سلعة البترول من قيمتها الإستراتيجية، خاصة في حالة استثمار عائدات هذه الضريبة في البحث عن بدائل لبترول بهدف تقليل الاعتماد عليه كمصدر رئيسي للوقود (كمال، 2015، ص.13).

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لضريبة الكربون :

الانتقاد الرئيسي الموجه إلى ضريبة الكربون هو أنها لن تتجح في تخفيض مستوى الطاقة بدون أن تصل إلى مستويات عالية جداً، وهو الأمر الذي لن يكون مقبولاً سياسياً، من جهة أخرى خبراء الاقتصاد يقولون أن فرض زيادة متغيرة نسبياً في الأسعار لن يكون له سوى أثر بسيط على مستوى الطلب. وقد قالت شركة شل في شهادة قدمت للجنة مجلس اللوردات البريطاني المختصة بدراسة تأثير تطبيق الضريبة، أن العلاقة بين السعر والطلب ليست وحيدة، وجاء في الشهادة المكتوبة، " تشير الدراسات الحديثة في الولايات المتحدة مثلاً أن المستويات المطلوبة لضريبة الكربون أعلى بكثير من التي تقترحها المجموعة الأوروبية، لكي تحقق تغيراً في السلوك* .

كما يقول إتحاد الحفاظ على البيئة "أنه يرى بان آفاق حدوث تأثير مهم على سلوك مستخدمي الطاقة بسبب الضريبة تكون ضئيلة(اقتباس من شهادة مكتوبة لاتحاد الحفاظ على الطاقة، مقدم للجنة السابقة).

1-ضريبة الكربون والتنافسية:

إن الانتقاد الرئيسي الآخر الموجه إلى ضريبة الكربون، هو أنها ستجعل صناعات المجموعة الأوروبية غير قابلة للمنافسة بسبب ارتفاع تكلفة الطاقة، وسوف تؤدي زيادة تكاليف الطاقة إلى ارتفاع الأسعار، جاعلاً لسلع السوق الأوروبية أعلى من منافساتها في الدول الأخرى، فهناك آراء تشير إلى تراجع القدرة التنافسية، في هذه الحالة سوف يؤدي إلى احتمالات أن تنتقل صناعات معينة إلى الدول التي لا توجد فيها ضريبة كربون وطاقة، مما يزيد من المشكلة بدل أن يخفها.

* شركة شل النفطية، أدلة مقدمة للجنة الخاصة بالمجموعة الأوروبية في مجلس اللوردات البريطاني، جلسات 1991-1992.

2- الطابع الأحادي لضريبة الكربون:

من المشكلات الأساسية المرتبطة بهذه الضريبة، أنها ذات طبيعة أحادية وتفرض على دول المجموعة الأوروبية وحدها، فالولايات المتحدة لديها ضريبة خاصة بالطاقة، لكنها ستكون بمستوى أقل من نظيرتها الأوروبية، ولا تهدف كثيرا إلى حماية البيئة بقدر ما تهدف إلى حماية الاقتصاد الأمريكي بمحاولة التقليل من عجز الميزانية (الحسن، دت، ص 18).

رابعاً: آراء بيئية:

1- مجموعات حماية البيئة:

شنت مجموعات حماية البيئة مثل حركة غرين بيس و(أصدقاء الأرض) حملات لصالح ضريبة الكربون، وتتنظر هذه المجموعات إلى الاقتراحات الضريبية الراهنة على أنها لم تذهب إلى المدى المطلوب، أما عن تأثيرات هذا الإجراء على الاقتصاد فتقول حركة (green peace) أن ازدياد تكاليف الإنتاج، وتشكيلها خطورة على القدرة التنافسية للسلع الأوروبية، ليست واقعية، حيث ترى من خلال دراسة أجريت أن ضريبة ثاني أكسيد الكربون والطاقة، والواردة في توجيهات المجلس الأوروبي الخاصة بانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون سوف تؤدي إلى زيادة ضعيفة في تكاليف الصناعة (الحسن، دت، ص 19). وتخلص مجموعات البيئة في المحصلة إلى القول بأن الآثار الاقتصادية سوف تكون ضئيلة ويمكن أن تكون إيجابية، وتقول أيضا أنه إذا استخدمت عائدات الضريبة في تمويل خطوات تهدف إلى تقليص انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، فإن النتائج يمكن أن تفوق التوقعات، بشأن تحقيق نسبة 14%، ولا تعتقد مجموعات البيئة بشكل عام بأن الضريبة المقترحة كافية لتقليص انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في أجواء أوروبا.

2- التأثير على السوق النفطية:

ترى وجهة نظر منتجي الطاقة أن ضريبة الكربون بمثابة نظام ضريبي تمييزي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة سوق النفط الدولية، فإذا نجحت الضريبة في تخفيض استهلاك الطاقة، كما تأمل دول المجموعة الأوروبية، فإن استهلاك النفط سوف يتأثر بهذا الانخفاض على الطلب، مما يجعل الدول الأعضاء في منظمة " أوبك " تجد أن استثمارها من أجل تحقيق طاقة إنتاج أعلى لن يكون مجدياً (الحسن، دت، ص 23).

الخاتمة:

تهدف ضريبة الكربون المقترحة من المجموعة الأوروبية إلى تخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في أجواء دول المجموعة الأوروبية بشكل أساسي عبر زيادة أسعار الطاقة على أمل أن يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب، إلا أن هناك قلقاً حول آفاق القدرة التنافسية للصناعة الأوروبية، وخطر بأن تنتقل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة، إلى أماكن أخرى لا توجد فيها ضريبة الكربون والطاقة.

أما الدول النفطية، فإن ضريبة الكربون تعتبر أكبر تحدي اقتصادي لها، فإذا طبقت هذه الضريبة فستعاني صناعة النفط، وتتراجع الاستثمارات فيها، وتدخل السوق النفطية في حالة عدم الاستقرار لا تفيد لا المستهلك ولا المنتج.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- الحسن، عمر. (د ت). ضريبة الكربون وأبعادها الاقتصادية، القانونية والبيئية، مجلة التعاون، العدد 32، الرياض.
- حامد، عبد الله محمد. (2000). اقتصاديات الموارد البيئية، الرياض عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.
- حامد، عبد الله محمد. (2004). الطرق الاقتصادية للمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 18، السعودية.
- كمال، نيفين. (2015). إمكانية تطبيق ضريبة الكربون في مصر، معهد التخطيط القومي. منشورات منظمة GREEN PEACE، مقالة إشعال النار : مياه المجموعة الأوروبية والتهديدات المناخية، عرض موجز لاقتراح السوق الأوروبية فرض ضريبة الكربون.
- موقع سكاى نيوز عربية، تشيلي تفرض ضريبة على انبعاثات الكربون، مقال نشر بتاريخ 2014/09/27 على الرابط <http://www.skynewsarabia.com/web/article/691018>
- حسن، يحيى محمد. (أيلول 2008). أثر الاتفاقيات البيئية على الصناعة النفطية في دول الخليج العربي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 22. على الموقع الإلكتروني <http://www.Lasj.net/iasj?Func=fullt>
- شركة شل النفطية: أدلة مقدمة للجنة الخاصة بالمجموعة الأوروبية في مجلس اللوردات البريطاني (جلسات 1991 -1992).

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية

- Batie , Sandra.(1994) ,Alternative views of property rights : implications for agricultural use of natural Resources, American journal of agricultural economics, vol 66 ,n 05 , ITHACA, NY.
- Metcalf, Gilbert E. Weisbach, David.(2009) ,The Design of a Carbon Tax, HarvardEnvironmental Law Review,Vol.33